

نيابة طنطا تحقق فى بلاغات تتهم رئيس حزب الوفد بالتزوير



الأحد 18 نوفمبر 2012 12:11 م

تباشر نيابة غرب طنطا الكلية تحقيقاتها فى البلاغات المقدمة ضد الدكتور السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، والتي تدعى اتهامه بتزوير بطاقة الرقم القومى وارتكاب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وإهدار مال شركة مساهمة، ومخالفة قانون الأحزاب السياسية، والإضرار العمدى بأموال شركة مساهمة مصرية لتحقيق منافع ومكاسب شخصية وتربيح الغير

وكان علاء الدين الكحكى مدير شركة ميديا لاين قد تقدم للنائب العام بالبلاغ رقم **773** لسنة **2012** ضد الدكتور السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، يتهمه بعدة اتهامات بشأن ارتكابه مخالفات مالية وجرائم الاستيلاء وإهدار المال العام

حمل البلاغ اتهاما للبدوى باستغلال منصبه رئيسا لحزب الوفد، وكلف قنوات الحياة المملوكة لشركة سيجمما بالقيام بحملات إعلانية لحساب الحزب، مستغلا تعدد صفاته، وذلك لما يقتضيه العقد بأن يتم ذلك عبر شركة ميديا لاين الوكيل الإعلاني

وجاء بالبلاغ أن البدوى خالف قانون الشركات رقم **159** لسنة **1981**، وهو الذى حظر على الشركات المساهمة أن تقدم أية تبرعات للأحزاب السياسية، بل وخالف قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب

وأشار البلاغ إلى أن شركة ميديا لاين "الشاكية" لم يكن بمقدورها منع القنوات الفضائية المملوكة للشركة التى يمتلكها البدوى، وهى شركة سيجمما للإعلام، من تنفيذ تلك الجرائم وتنفيذ تلك الحملة الإعلامية، فبادرت بالتبرؤ من تلك المخالفات القانونية حتى تبرئ ذمتها من المساءلة القانونية، وتحفظت بالكامل على تلك الحملة الإعلامية لحزب الوفد التى يقودها البدوى بنفسه بصفته الممثل القانونى للحزب، حيث تجاوزت النطاق المسموح به للدعاية، وفقا للقانون، وبلغت قيمة تلك الحملة القيمة المالية والنقدية المعتمدة قانونا مائة وأربعة وأربعين مليوناً وسبعمائة ألف وأربعمائة وثمانون جنيهاً

وحوى البلاغ الذى تقدم به الكحكى ضد رئيس حزب الوفد اتهاما لـ"البدوى" بالكذب على رأى العام وتصريحه عبر صفحات الجرائد بأن جميع الإعلانات الخاصة بحزب الوفد، والتي تم بثها على قنوات الحياة مدفوعة الأجر من خلال شركة ميديا لاين، وهو ما لم يحدث مطلقا، مما دفع الشركة إلى توجيه إنذار رسعى إلى رئيس حزب الوفد بدفع المستحقات المالية عن تلك الحملة

وأضاف البلاغ التى تقدمت به شركة ميديا لاين للنائب العام ضد رئيس حزب الوفد بأن الدكتور السيد البدوى موظف عام طبقا لقانون العقوبات، والمال الذى تعدى عليه هو مال عام، وبالتالي فقد ارتكب جريمة الترح المنصوص عليها فى المادة **115** من قانون العقوبات، والتي تنص على: "كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو حاول أن يحصل لغيره بدون وجه حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب عليه بالسجن المشدد".

واتهم البلاغ البدوى بارتكابه جريمة الضرر العمد بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها بحكم عمله، حيث أضر عمدا بمصالح حزب الوفد وبأموال شركة سيجمما للإعلام والإضرار عمدا بشركة ميديا لاين "الشاكية".

وطالب البلاغ باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتحقيق مع رئيس حزب الوفد، وإحالته إلى محكمة الجنايات بشأن الجرائم التى ارتكبها، وتم ذكرها سابقا

كما تباشر نيابة غرب طنطا حاليا التحقيقات فى البلاغ رقم **236** عرائض غرب طنطا، والتي تتهم رئيس حزب الوفد بارتكاب جريمة التزوير فى أوراق رسمية، وذلك من خلال قيامه بتزوير بطاقة الرقم القومى الخاصة به، وذلك بتقديمه لموظفى السجل العدى بيانات غير حقيقية

ووجه البلاغ الاتهام إلى الدكتور البدوى رئيس حزب الوفد قيامه بتزوير محل إقامته عمدا، وإثبات بيانات مخالفة للحقيقة بأوراق استخراج

وأن السبب من وراء هذا يهدف إلى إخفاء محل إقامته للتهرب من تنفيذ عدة أحكام قضائية صادرة ضده، ومنع الشاكين فى المنازعات القضائية التى تقام ضده من إعلانه بأية دعاوى أو مطالبات □

وأضاف البلاغ أن محل الإقامة المثبت فى بطاقة الرقم القومى هو **12** ش حسان بن ثابت قسم أول طنطا بمحافظة الغربية، إلا أن قلم المحضرين المختص قد أفاد بأن هذا العنوان لا يتبع قسم أول طنطا وإنما هو تابع لقسم ثان طنطا، وهو ما يعد تزويرا فى محرر رسمى الهدف منه إخفاء محل إقامته الحقيقى للتهرب من البلاغات والأحكام القضائية الصادرة ضد البدوى □

يذكر أن البلاغات المقدمة ضد رئيس حزب الوفد مازالت رهن التحقيقات، حيث تباشر النيابة المختصة القيام بعملها إزاء ما ورد بها □
اليوم السابع .